الوّد المفقود

النقيب المهندس سليمان هارون

وفاة سيدة وجنينها بالرغم من المراقبة المكثفة التي كانت تخضع لها في مستشفى، كان له وقع الصاعقة على جميع الناس وكشف بطريقة دراماتيكية جوانب متعددة من ازمة يعيشها القطاع الصحي في لبنان. من الطبيعي ان تطغى العاطفة على ردات الفعل الاولى. فالمصيبة كبيرة جداً ومن الصعب فهم ما حدث، ناهيك عن تقبله. اما وقد كان موقف اهل الفقيدة في غاية المسؤولية، حيث عهدوا بقضيتهم الى القضاء الذي يعود له وحده الفصل فيما اذا ارتكبت اخطاء ام لا، فلا بد لنا نحن المؤتمنون على هذا القطاع، من التمعن بدقة فيما جرى واستنتاج العبر.

لقد اظهرت المواقف والتصريحات على مدى اسبوعين بعد وقوع الحادثة، وبشكل سافر، جواً طاغياً من عدم الثقة بين المواطنين والجسم الطبي، وما جرى في نقابة الاطباء مع نقيب المحررين الذي منع من القاء كلمته، يشكل برهاناً واضحاً ومتلفزاً على وجود هذا الجو.

من الواضح ان المستشفيات والاطباء فقدوا الكثير من تألقهم في المجتمع بعدما تعرضوا على مدى سنوات طويلة للنقد القاسي في كافة وسائل الاعلام وفي احاديث الناس. هذا النقد لم يأت من فراغ فهو وان جاء ظالماً احياناً تبقى له اسباب موضوعية عديدة يجب معالجتها. ومن المفيد توضيح بعض الامور لاستكمال الصورة وحتى لا تكون منحازة.

١ - ان من حق الاعلام، لا بل من واجبه نقل كل ما يجري الى الرأي العام. ولكن يجب ان نتذكر ان الاعلام ينقل الحدث، والحدث هو غالباً ما يكون سيئاً ومأساوياً، ونادراً ما يكون امراً جيداً فلا عجب ان رسخ في اذهان الناس ان مساوئ القطاع الصحي تفوق فضائله.

٢ - بمعزل عما سيظهره التحقيق في الحادثة المذكورة، فان الاخطاء الطبية تحصل حتماً في لبنان مثلما في جميع بلدان العالم وستظل تقع مهما فعلنا ولا يمكن الغاءها كلياً فجلّ من لا يخطئ؛ فتقديم الخدمة الطبية في المستشفى عملية معقدة، صعبة ودقيقة تحتاج الى كفاءات عالية ومعدات متقنة وتمويل باهظ. وفي لبنان نحن نعاني منذ سنوات على هذه الاصعدة الثلاث، ونجد اكثر واكثر صعوبة في المحافظة على المستوى المطلوب، والسبب هو المنحى الانحداري الذي انزلقت اليه البلاد عموماً على الصعد كافة.

٣ - وايضاً بمعزل عن الحادثة الاليمة التي ذكرنا، لا بد من الاشارة الى ان شعوراً من الغبن يسود في اوساط الاطباء والمستشفيات وهو مبرر، حيث ان حقوقهم المادية لا تصلهم، مما ادى الى ردة فعل اثرت على تصرفاتهم واصبح الهاجس المادي ضاغطاً على تفكيرهم بالاضافة الى شعور بالاحباط، وقد دخلوا في ما يشبه دائرة الصراع من اجل البقاء مادياً ونفسياً مع ما ينتج عن ذلك من تجاوزات كان يسهل ضبطها لو كانوا يحصلون على حقوقهم. ان الجعالات التي تدفع مثلاً من قبل تجار الادوية والمستلزمات الطبية والمختبرات لم تعد خافية على احد وهي ممارسات اصبحت شائعة. مما حدا بنقابات المهن الطبية الى اصدار بيان مشترك تذكر فيه بوجوب الامتناع عن هذه الممارسات المحظورة بموجب قانون الاداب الطبية، ولكن دون جدوى.

٤ - اننا نتطلع الى دور اكبر تلعبه وزارة الصحة في تشديد المراقبة على القطاع الصحي بكافة مكوناته؛ مستشفيات واطباء ومستوردي ادوية ومعدات ومختبرات ومراكز اشعة الخ . وعليها خاصة ان تشرف مباشرة على التحقيقات التي تجريها النقابات في الحوادث التي تحصل، مما يعطي هذه التحقيقات مصداقية اكثر وغطاء رسمياً مطمئناً للرأي العام، كون هذه الوزارة حريصة على سلامة المريض ومؤتمنة على صحة وحقوق الجميع في نفس الوقت.

٥ - يجب استحداث قوانين وتشريعات تواكب التطور العلمي وخلق نوع من الاختصاص داخل القضاء للنظر في دعاوى الاخطاء الطبية. ان التشريعات الجديدة يجب ان تصاغ لا لتأمين حصانات عقيمة للاطباء والمستشفيات، بل لخلق مناخات من الثقة بين الناس والقطاع الصحي غايتها الاولى سلامة المريض. ان الناس تشكك في التحقيقات المهنية التي تجريها النقابات منفردة، ومن الضروري ان يكون هناك اشخاص محايدين وقضاة متخصصين في هذا النوع من التحقيقات (ولما لا قضاة اطباء) يشرفون عليها لازالة هذه الشكوك.

هذه كلها تبقى مبادئ عامة يمكن ان تشكل بعضاً من توجهات استراتيجية ضمن خطة متكاملة تضعها وزارة الصحة بالتعاون مع النقابات الطبية. ومن المؤكد ان الامور سوف تسير من سيء الى اسوء اذا لم تعالج من ضمن هكذا خطة، وسيفقد المجتمع يوماً بعد يوم ثقته بالاطباء والمستشفيات.

هذا المقال اردت به مراجعة ذاتية يفرضها الحدث الجلل، على امل ان يعمل الجميع الشئ نفسه، لا ان تستنبط المعاني من الكلمات وتستعمل لتبرئة الآخرين. ما نريده تحديداً هو نشر ثقافة الشفافية في التعاطي بالامور الصحية وان تكون لنا الجرأة لمواجهة المشاكل بواقعية من اجل بلورة حلول عملية لها بدلاً من تقاذف المسؤوليات عند وقوع المصيبة.

ما نريده قبل اي شئ، هو اعادة الثقة بين الناس وكافة المتعاطين بالشأن الصحي لان انعدام الثقة يؤدي الى النفور والى عدم الاندفاع للقيام بالواجب والى تدني في مستوى الخدمة.

من عمق المأساة تبقى المستشفيات وامكاناتها بتصرف المريض ويبقى هدف نقابة المستشفيات، العمل الدؤوب على تأمين العناية الطبية الآمنة والكريمة لجميع الناس بالرغم من الصعوبات، كما نتطلّع الى مساعدة الجميع للوصول اليه.